الأمم المتحدة

A/74/670/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
12 February 2020
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والسبعون

البند 141 من جدول الأعمال

وحدة التفتيش المشتركة

استعراض لجان المراجعة والرقابة في منظومة الأمم المتحدة

مذكرة مقدَّمة من الأمين العام

إضافة

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تعليقاته وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون ”استعراض لجان المراجعة والرقابة في منظومة الأمم المتحدة“ (انظر A/74/670).

موجز

قامت وحدة التفتيش المشتركة، في تقريرها المعنون ”استعراض لجان المراجعة والرقابة في منظومة الأمم المتحدة“ (انظر A/74/670)، باستعراض للجان المراجعة والرقابة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

وتعرض هذه المذكرة آراء مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشأن التوصيات الواردة في التقرير. وقد جُمعت الآراء استناداً إلى الإسهامات المقدمة من المؤسسات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، التي رحّبت بالتقرير وأيّدت جزئيا استنتاجاته.

180220 170220 20-02163 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

1 – اضطلعت وحدة التفتيش المشتركة، في تقريرها المعنون ”استعراض لجان المراجعة والرقابة في منظومة الأمم المتحدة“ (انظر A/74/670)[1]، باستعراضها الأول الذي ركز بشكل حصري على لجان المراجعة والرقابة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بغية: (أ) الوقوف على ما إذا كانت لجان المراجعة والرقابة القائمة منشأة بالشكل المناسب، وأنها تخدم أغراضها الأصلية على النحو المتوخى في اختصاصاتها أو مواثيقها؛ (ب) تقدير درجة انحراف هذه اللجان حاليا عن المعايير والمبادئ المقبولة على وجه العموم؛ (ج) تحديد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة وتوصية لجان المراجعة والرقابة في جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة باعتمادها بشكل انتقائي على نحو يتفق مع الاحتياجات والخصائص المحددة للكيانات التي تخدمها تلك اللجان.

ثانيا – تعليقات عامة

2 – رحبت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بتضمين التقرير استعراضا هاما لتطور دور لجان المراجعة والرقابة في المنظومة منذ إصدار الوحدة لتقريرها الأول بشأن المسألة في عام 2006 والتقارير اللاحقة المتصلة بالرقابة.

3 – وأعربت المؤسسات عن تقديرها لأنه في التقرير، تم على نحو مناسب إبراز الممارسات الجيدة، وقُدمت نظرة متعمقة بشأن هيكل واشتغال لجان المراجعة والرقابة في مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، لاحظت المؤسسات أن إجراء تحليل أكثر تعمقا للعلاقة بين هيكل اللجان واشتغالها ونماذج الحوكمة في الكيانات، وللأساس المنطقي لوجود نماذج مختلفة، كان من شأنه أن يعزز التقرير.

4 – ولاحظت المؤسسات أيضا أن إجراء تحليل متعمق لفعالية اللجان في دعم المؤسسات التي تخدمها، ودورها المتوقع في مجال الحوكمة، وما إذا كانت تعليقاتها تصل إلى جميع أصحاب المصلحة، وما إن كانت مشورتها تُستخدم، كان من شأنه أن يزيد من إثراء الاستعراض.

5 – وأعربت المؤسسات عن تقديرها لذكر المفتشة أنها لا تهدف في الاستعراض إلى اقتراح نموذج ”واحد مناسب للجميع“، لأنه لن يناسب على أفضل وجه احتياجات كل مؤسسة على حدة، لأن المؤسسات تختلف من حيث الحجم والتمويل والولاية.

6 – واتفقت المؤسسات مع رأي المفتشة بأن وظائف الرقابة الداخلية، التي تشمل مراجعة الحسابات والتحقيق والتقييم، بإمكانها القيام بالاستعراض وتقديم المشورة على مستوى خط الدفاع الثالث في إطار الرقابة الداخلية، على النحو الذي حدده معهد مراجعي الحسابات الداخليين (JIU/REP/2019/6، الفقرة 39 والشكل الأول).

7 – ولاحظت المؤسسات كذلك أن الاستعراض والمشورة اللذين تقدمهما لجان المراجعة والرقابة كخط دفاع ثالث قيّمان بغض النظر عما إذا كانت اللجنة مسؤولة أمام الهيئة التشريعية للمؤسسة أو رئيسها التنفيذي أو كليهما.

(1) تقرير وحدة التفتيش المشتركة متاح تحت الرمز JIU/REP/2019/6.

8 - وخلصت المؤسسات التي عينت فيها الهيئات التشريعية و/أو مجالس الإدارة لجان المراجعة والرقابة لتكون أداة استشارية للرئيس التنفيذي إلى أن التوصية المقترحة، في صيغتها المقدمة، غير قابلة للتنفيذ.

9 - وأيدت المؤسسات جزئياً التوصيات المقترحة.

ثالثا - تعليقات على توصيات محددة

التوصية 1

ينبغي للهيئات التشريعية و/أو مجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم تقم بعد بتنقيح وتحديث اختصاصات أو ميثاق لجان المراجعة والرقابة التابعة لكل منها أن تضمن القيام بذلك بحلول نهاية عام 2021، لإدراج إشارات محددة إلى استقلالها والتسلسل الإداري لهيئاتها التشريعية و/أو الإدارية.

10 - أيدت المؤسسات التوصية، مشيرة إلى أنها أجرت بالفعل هذه التنقيحات والتحديثات وأن التوصية موجهة إلى مجالسها التشريعية و/أو مجالس إدارتها.

11 - وكانت بعض المؤسسات تود الحصول على مزيد من التوضيح أو الخيارات فيما يتعلق بسبل التوفيق بين الحالات التي فوضت فيها هيئة إدارية رسميا سلطة الموافقة على اختصاصات اللجنة إلى الرئيس التنفيذي للمؤسسة.

التوصية 2

يتعين على الهيئات التشريعية و/أو مجالس الإدارة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، التي لم تفعل ذلك حتى الآن، أن تضمن مراجعة اختصاصات أو ميثاق لجان المراجعة والرقابة التابعة لمؤسساتها بحلول نهاية عام 2021، لكي تكون مستوعبة لجميع وظائف الرقابة الداخلية التي تشكل جزءاً من مسؤوليات اللجنة وأنشطتها، حسب انطباقها.

12 - أيدت المؤسسات التوصية، مشيرة إلى أن التقرير مفيد من حيث إبراز أن اتباع نهج ''واحد مناسب للجميع'' ليس ملائما.

التوصية 3

يتعين على الهيئات التشريعية و/أو مجالس الإدارة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، التي لم تفعل ذلك حتى الآن، أن تضمن إدراج الأحكام المتصلة بإطار الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في اختصاصات أو ميثاق لجان المراجعة والرقابة التابعة لها بحلول نهاية عام 2021، من أجل ضمان إيلاء الاهتمام الواجب للتصدي لمواطن ضعف الرقابة الداخلية ومواجهة المخاطر الناشئة.

13 - لاحظت المؤسسات أن التوصية موجهة إلى مجالسها التشريعية و/أو مجالس إدارتها.

14 - وعلى الرغم من أن معظم المؤسسات أفادت بأن الأحكام المقترحة قد أدرجت بالفعل في اختصاصات اللجان، أفاد بعضها أيضا بأنها أضافت إلى جداول أعمال لجانها بندا دائما بشأن مواطن الضعف في الرقابة الداخلية والمخاطر الناشئة، من أجل النظر فيه على أساس منتظم.

التوصية 4

يتعين على الهيئات التشريعية و/أو مجالس الإدارة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، التي لم تفعل ذلك حتى الآن، أن تولي الاعتبار الواجب لإدراج الرقابة على أنشطة الأخلاقيات ومكافحة الغش في الاختصاصات المنقحة أو الميثاق المنقح للجان المراجعة والرقابة التابعة لها بحلول نهاية عام 2021، من أجل تعزيز أطر المُسَاءَلة في مؤسساتها شريطة أن تستوفي هذه اللجان للمراجعة والرقابة معايير الاستقلالية.

15 - لاحظت المؤسسات أن التوصية موجهة إلى مجالسها التشريعية و/أو مجالس إدارتها.

16 - وفي حالة الأمانة العامة، أولي الاعتبار الواجب لإدراج الرقابة على أنشطة مكتب الأخلاقيات من قبل اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة. وقد اقترح الأمين العام، في تقريره عن أنشطة المكتب (A/73/89)، تدابير لتعزيز استقلالية المكتب. وشملت التدابير اقتراحا بإضافة تسلسل إداري إلى اللجنة من أجل إسداء التوجيه بشأن خطط عمل المكتب وتقييم أداء رئيس المكتب. وأيدت اللجنة علاقة التسلسل الإداري تأييدا تاما وأشارت إليها في تقرير اللجنة عن أنشطتها للفترة من 1 آب/أغسطس 2017 إلى 31 تموز/يوليه 2018 (A/73/304).

التوصية 5

يتعين على الهيئات التشريعية و/أو مجالس الإدارة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، التي لم تفعل ذلك حتى الآن، أن تنظر، من أجل ضمان استيفاء احتياجات مؤسساتها، في تنقيح اختصاصات أو ميثاق لجان المراجعة والرقابة التابعة لها وتحديثها، كي ما تضمّنها أحكاما تتعلق بالمهارات والخبرة المهنية ذات الصلة لأعضائها، بما في ذلك كفالة وجود مزيج متوازن بين خبرة القطاعين العام والخاص على مستوى الإدارة العليا. ومن المستصوب أيضاً أن يكتسب هؤلاء الأعضاء فهماً راسخاً للهيكل التنظيمي لمنظومة الأمم المتحدة و/أو المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية وسُبل تسيير أعمالها.

17 - لاحظت المؤسسات أن التوصية موجهة إلى مجالسها التشريعية و/أو مجالس إدارتها.

18 - وأفادت المؤسسات بأن اختصاصات لجانها تفي بالفعل بمتطلبات التوصية المقترحة، مشيرة إلى إمكانية إدخال مزيد من التحسينات على النحو المطلوب في التنقيحات المقبلة.

التوصية 6

يتعين على الهيئات التشريعية و/أو مجالس الإدارة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، التي لم تفعل ذلك حتى الآن، أن تطلب إلى لجان المراجعة والرقابة التابعة لها إجراء تقييم ذاتي كل سنة، وتقييم أداء مستقل كل ثلاث سنوات، وتقديم تقارير عن النتائج.

19 - لئن أشارت المؤسسات إلى أن التوصية موجهة إلى مجالسها التشريعية و/أو مجالس إدارتها، فإنها لاحظت أن إجراء تقييم مستقل خارجي كل ثلاث سنوات لا يتماشى تماما مع المعايير المعمول بها في هذا الميدان. وقد يكون هذا هو المعيار في القطاع الخاص، لكنه اعتُبر مفرطا بالنظر إلى أن التقييم المستقل الخارجي لمهام الرقابة (أي المراجعة الداخلية للحسابات والتقييم والتحقيق) مطلوب كل خمس سنوات فقط. وعلاوة على ذلك، سيلزم إدراج الآثار من حيث التكاليف، المترتبة على هذه التقييمات الخارجية في ميزانية اللجان.

20 - وأجرت غالبية الكيانات بالفعل تقييمات ذاتية سنوية أو دورية.

التوصية 7

يتعين على الهيئات التشريعية و/أو مجالس الإدارة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، التي لم تفعل ذلك حتى الآن، أن تضمن إجراء تنقيح وتحديث دوريين لاختصاصات أو ميثاق لجان المراجعة والرقابة التابعة لها، من أجل إدماج الأولويات الناشئة والتحديات الجديدة التي تواجهها مؤسساتها.

21 - لاحظت المؤسسات أن التوصية موجهة إلى مجالسها التشريعية و/أو مجالس إدارتها.

22 - ولاحظت كذلك أن العديد من المؤسسات تجري استعراضات دورية للاختصاصات وأن هذه الاستعراضات ممارسة جيدة يمكن تنفيذها ''حسب الحاجة''.